عن الاقصاء الاجتماعي والمقصيين الاجتماعيين

On social exclusion and the social workers

د.نوال بوطرفة

جامعة عنابة

nawel_boutarfa@yahoo.com

الملخص:

استقطب مفهوم الاقصاء الاجتماعي الاهتمام سواء على الصعيد الفكري، الاجتماعي أو السياسي، حيث يجد مكانا له في البرامج الاجتماعية التي تطرحها الهيئات الرسمية أوفي نشاطات وفعاليات منظمات المجتمع المدني، وفي الأجندات الأكاديمية ومشاريع البحث العلمي. وينبعث هذا الانشغال من:

- اتساع رقعة الظاهرة سواء على الصعيد المحلي، حيث امتدت لفئات اجتماعية مختلفة، أو على الصعيد العالمي، إذ لم يعد أي مجتمع معفى من تأثيرها، وأصبحت تعني المجتمعات الفقيرة والغنية على حد السواء.

- التهديد الذي يبدو أنها تمثله للنظام الاجتماعي القائم ولقوة الرابط الاجتماعي المؤسس للمجتمعات.

إن هذا الاجماع حول الاهتمام بالمفهوم، لم يترجم على مستوى المقاربة العلمية له، والتي اختلفت في تحديده، في المؤشرات الدالة عليه، في الحدود التي تفصله عن غيره من المفاهيم المجاورة له، وفي الفئات الاجتماعية المعنية بالاقصاء.

وتحاول هذه القراءة إيجاد أرضية مشتركة للمقاربات المختلفة، باقتراح رؤية تتجاوز مظاهر المفهوم، وتركز بدل ذلك على آليات انتاجه، لجعله صالحا لقراءة مجتمعات مختلفة.

Abstract:

The concept of social exclusion has attracted attention both intellectually and politically, where it finds its place in the social programs offered by official bodies or in the activities of civil academic agendas and scientific research projects. This concern is caused by the perceived threat posed by the phenomenon to the existing system and to the strength of the social bond .

This concern stems from:

-The spread of the phenomenon, whether at the local level, spread to different social groups, or at the global level, since no society is exempt from its influence, and it means both poor and rich communities.

-The threat that they seem to represent to the existing social order and to the strength of the founding social bond of societies. This consensus on interest in the concept has not been translated at the level of its scientific approach, which differed in its identification in the indicators, within the boundaries separating it from other concepts adjacent to it, and in the social groups concerned with exclusion.

This reading attempts to find a common ground for different approaches by proposing a vision that goes beyond the manifestations of the concept, focusing instead on the mechanisms of its production and making it suitable for reading different societies.

مقدمة:

كان لوتيرة التحولات المتسارعة التي شهدتها المجتمعات الحديثة على جميع الأصعدة الاقتصادية، السياسية والفكرية، ظواهر اجتماعية جديدة غيرت المشهد المجتمعي، وحتمت ضرورة إعادة النظر فيه،

وقد أفرز هذا الواقع مجموعة من التساؤلات-لفهم ماهيته وأسبابه ونتائجه، وقد استجاب الوسط الأكاديمي لذلك، بمحاولات بلورة إجابات عن التساؤلات المطروحة، بإنتاج مجموعة من المفاهيم والمقاربات لقراءة هذه الوضعيات المستجدة. ويعد الاقصاء الاجتماعي أحد هذه المفاهيم المنتجة.

1 - مفهوم الاقصاء الاجتماعي:

كباقي المفاهيم في العلوم الاجتماعية، يفلت مفهوم الاقصاء الاجتماعي من التحديدات الدقيقة، والاجماع حول مؤشراته والعناصر المكونة له، ويمكن القول أن أول ظهور للمفهوم يعود إلى " نشر "روني لونوار René LENOIR " كتابه المعنون " المقصيون أو المستبعدون " Les exclus" سنة 1974، للتنبيه ودق ناقوس الخطر حول عجز اقتصاد في كامل ازدهاره عن ادماج بعض الجماعات الاجتماعية مثل المعاقين. وينبعث انشغاله الأساسي، هنا، من احصائيات تؤكد أن فرنسي واحد من بين عشرة يقعون على هامش التقدم الاقتصادي والاجتماعي" [1]

وسرعان ما سلط "كتاب لونوار" الضوء على واقع كان هامشيا، ليصبح متموقعا في قلب النقاشات التي اختلفت في تسميته، في تحديد أسسه وآلياته، فتم اقتراح مفهوم " اللاتكيف الاجتماعي " ليشير إلى أولئك الأفراد على هامش المجتمع والتقدم، والذين يسمون باللامتكيفين الاجتماعيين"[2]، فيما يفضل Robert Castel " "روبير كاستيل" استخدام مفردة اللانتساب للإشارة إلى نتيجة ومنتهى هذه العملية" [3]، لأنه يرى ان النماذج التحليلية والمقاربات المقترحة لقراءة الظاهرة " تتعلق بحالة أشخاص في هذه الوضعيات، بدل توضيح السيرورة التي نقلتهم من وضعية إلى أخرى"[4].

ويخرج الجدال عن نطاقه الأكاديمي، وينحرف عن هدفه العلمي ليتم استخدام المفهوم لغايات سياسية من أجل " ورفع الطابع السياسي عن هذا الواقع"[5] ، ثم ما يلبث أن يعود لأحضان السياسة، ويتموقع في قلب السياسات والبرامج الاجتماعية" ليصبح سياسيا أكثر، ويترجم التدابير المعمول بها لإصلاح حالة الأفراد المعنيين بالفقر"[6]، وهكذا تحول الاقصاء الاجتماعي إلى المفهوم -ـــ الفخ على حد قول " روبير كاستيل ".

وإلى جانب العجز عن التوصل لاجماع حول محددات المفهوم وتسمية الظاهرة، سلط الحديث عن الاقصاء الاجتماعي الضوء على الآثار التي ينتجها، والشرخ الذي يحدثه في الجسد الاجتماعي بإنتاجه لجماعتين منفصلتين واحدة مندمجة في الاقتصاد، تشارك في نشاطاته، تحظى بوظائف فيه، تتلقى أجوره العالية وتسكن أحياءه الراقية، وأخرى محرومة من امتيازاته، عاطلة عن العمل، بلا دخل تقطن الأحياء المعزولة أو العشوائية التي تفتقد لأدنى مظاهر الحياة الحديثة.

وبرغم الخلاف حول المفهوم، الذي سمح بتجميع فئات عديده تحته، يمكن القول أن الاقصاء الاجتماعي يشمل " قضايا الفقر، الشغل، التفاوت الاجتماعي، صعوبات الاندماج، قضايا تتعلق بالرابط الاجتماعي وبالمواطنة"[7]. ويتجسد في الأشخاص بلا مأوى، أو سكان الأحياء العشوائية، البطالين أو المشتغلين بالاقتصاد الرسمي، الأميين، المعاقين، المسجونين، المدمنين...إلخ.

إن التمعن في ماهية الاقصاء الاجتماعي، القضايا التي يشملها وهوية الفئات المقصاة، يبرز الطابع الاقتصادي لهذه الظاهرة، فحين نتحدث عن الفقر، انقطاع الدخل أوانعدامه، الجوع، البطالة، السكن، الصحة، الاقتصاد غير الرسمي فهذه محددات اقتصادية.

بل أكثر من ذلك وعلى الصعيد المفهمي، فقد جاء مفهوم الاقصاء الاجتماعي، ليعوض مفهوم الفقر الجديد، الذي أنتج في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات لنعت حالة الفئات الاجتماعية المتأثرة بتحولات الاقتصاد وسوق العمل، وفشلت في التكيف معه وإيجاد مكان لها فيه، " فالفقراء الجدد هم العمال غير المؤهلين المسرحين بسبب التحولات الصناعية والتطورات التكنولوجية، بعض مسيري المؤسسات الصغيرة، التجار، الحرفيين وفئات أخرى لم تتمكن من التأقلم مع هذه التطورات، خصوصا النساء اللواتي لم يتمكنّ من إيجاد عمل أو فقدن وظائفهن بسبب مسؤولياتهن العائلية"[8].

أما على الصعيد المنهجي، ونظرا لضبابية مفهوم الاقصاء الاجتماعي وصعوبة حصره في مؤشر واحد وواضح، تم استعارة الأدوات الخاصة بقياس الفقر من أجل الاستدلال عليه، فقد اعتبرت " الطرائق المختلفة لتقييم الفقر أداة مناسبة لمقاربة الاقصاء الاجتماعي، فالمفهومان يحملان نفس المعنى على الرغم من أنهما غير مترادفان"[9].

إن هذه الوسم الاقتصادي لفعل للاقصاء سواء في المؤشرات الدالة عليه أو في مقاربته، يطرح التساؤل حول مبرر نعته بالاجتماعي، ويجعل منه فعلا اقتصاديا وليس اجتماعيا، و ينزع عنه الطابع السوسيولوجي، ويقصيه من حقل الدراسة السوسيولوجية، وفق القاعدة المنهجية " تفسير السوسيولوجي بالسوسيولوجي".

لذلك يجب البحث عن التفسير لهذا الجمع بين المحددات الاقتصادية للفعل والنعت الاجتماعي له.

2 - موقعة المفهوم في الحقل السوسيولوجي: الأبعاد السوسيولوجية للمفهوم:

من مقدمات المقاربة الكليانية في علم الاجتماع أن كل مجتمع وبهدف ضمان استمراره واستقراره، ينتج آليات وميكانيزمات تمكنه من انتاج وإعادة انتاج ذاته.

وتنشط عملية إنتاج المجتمع على مستويين:

أ - المستوى الأول: تكويني أو تأسيسي

يهدف لإعادة انتاج النظام الاجتماعي كما هو، وذلك بتعزيز المبادئ والقيم المؤسسة له في ذهنيات الأفراد، من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية، التي تتكفل بنقل قيم ومعايير المجتمع للأفراد لجعلهم مندمجين، متوافقين ومتماثلين مع بعضهم البعض، بتعريضهم لنفس المحددات التي تملي عليهم سلوكاتهم، بحيث يتقبلون بشكل واعي أو غير واعي اكراهات المجتمع التي تغدو طبيعية في نظرهم

ب - المستوى الثاني: دفاعي

يتمثل في مقاومة المجتمع لأي مصدر تهديد لعملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، وذلك باستبعاد كل ما من شأنه أن يضع المبادئ التي يقوم عليها موضع إعادة مساءلة أو نقد، واسكات أي صوت حامل لمشروع بديل له.

وفي هذا المستوى الثاني يكمن أساس الاقصاء الاجتماعي الذي يصبح الآلية التي يستخدمها المجتمع لاستبعاد الفاعلين الاجتماعيين الذين يعيقون ويعطلون عملية إعادة انتاجه لذاته، بحملهم لأفكار وقيم معارضة للمنطق السائد والمشرعن اجتماعيا، لذلك فإن جزاءهم هو التهميش والحرمان من المشاركة في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي، والاستبعاد من

مراكز السلطة، دوائر اتخاذ القرار، وعن الموارد بشتى أنواعها، حتى لا يتمكنوا من بث هذه الأفكار وترجمتها إلى ممارسات تضعف النظام الاجتماعي القائم.

لماذا المحددات الاقتصادية لمفهوم الاقصاء الاجتماعي إذن؟

إن العلوم الاجتماعية بأدواتها المنهجية والمفهمية هي منتوج غربي بامتياز، ومن الطبيعي أن تكون المفاهيم المنتجة حاملة لخصوصيات السياق الذي أنتجت فيه (الفضاء الغربي)، لأنها نتاج عملية تفاعل بين الواقع الاجتماعي والتفكير السوسيولوجي، الذي يحاول التعامل مع هذه الإشكالات المعرفية التي تطرحها الوقائع السوسيولوجية، مفرزا بذلك مجموعة من المفاهيم معبرة عن هذا الواقع وحاملة لانشغالاته ومواصفاته.

وانطلاقا من هذه الفكرة يمكن القول أن المنبت الغربي لمفهوم الإقصاء الاجتماعي يبرر المحددات الاقتصادية التي تميزه، لأنها تتوافق وخصوصيات هذا المجتمع الذي تتمحور عملية انتاجه وإعادة انتاجه حول البعد الاقتصادي - حول التراكم المادي للثروة، العمل، السوق -- إذ يصنف الأفراد في المجتمعات الانتاجية ويترتبون على أساس ما يمتلكونه وما تحصلوا عليه من خلال عنصر العمل، هذا الأخير الذي " يضمن للأفراد الأمن المادي والمالي، علاقات اجتماعية، تنظيم للوقت، بل ويزودهم بهوية اجتماعية أيضا"[10] كالانتماء لجماعة عمل أو لفئة اجتماعية معينة".

كما تلعب مؤسسة السوق دورا أساسيا باعتبارها فضاءا لتداول السلع، وعلى رأسها سلعة العمل التي تعتبر المصدر الأول للثروة. فالعامل يبيع قوة عمله مقابل الحصول على أجر يصرفه في السوق لإشباع حاجياته (أي اقتناء السلع)، ويسمح له باحتلال مكانة اجتماعية تتناسب والمقابل المادي الذي يحصل عليه والسلع التي يمكنه أن يقتنيها.

أما رب العمل بدوره يشتري قوة العمل من العامل ليوظفها في إنتاج السلع التي يقوم بعرضها في السوق والحصول على عوائد مادية تؤهله لاحتلال مكانة اجتماعية تتناسب والثروة المحصلة.

بهذا المعنى فإن الموقع الذي يحتله الفرد في العملية الإنتاجية سواء كرب عمل أو كعامل، ثم الموقع الذي يشغله هذا الأخير في السلم الوظيفي لمؤسسته، هو الذي يحدد المقابل المادي الذي يحصل عليه، وعلى أساسه (المقابل المادي) المكانة التي يحصل عليها في المجتمع، أي أن هذا الأخير يترتب ويتهيكل وفق عنصر العمل.

من جهة أخرى فإن السوق التي تمثل المؤسسة المحورية في عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي ليست فضاءا سلبيا تلتزم بممارسة عملية التبادل داخل حدودها فقط، بل تنزع دائما للامتداد وتوسيع فضائها ، مستهدفة الفرد وفضاءه الخاص، لتحويله إلى مستهلك، وذلك باللعب على وتر الحاجيات واقناعه بالاستهلاك، وأن السبيل للسعادة والارتقاء الاجتماعي هو حصوله على كمية أكبر من السلع، فالعلاقة بين السعادة والرفاهية وتملك الأشياء هي فكرة تأسست عليها ثورة البرجوازية، حيث " السعادة كمتعة كلية أو داخلية، السعادة المستقلة عن الرموز التي يمكن تجسدها في أعين المستهلك وأعين الآخرين، هذه السعادة التي لا تحتاج إلى أدلة ملموسة لإظهارها، استبعدت من النموذج المثالي للاستهلاك الذي يعتبر السعادة أولا وقبل كل شيء شرط للمساواة، ويجب أن تتمظهر دائما في ضوء معايير واضحة ومرئية"[11].

إن هذه الرؤية المادية للسعادة، حسب "Jean Baudrillard " "جون بودريارد" هي وريثة الثورة البرجوازية، أو أي ثورة تدعي تأسسها على مبدأ المساواة بدون أن تكون لديها القدرة أو النية لتجسيده، ولذلك " تحول المبدأ الديمقراطي من مساواة حقيقية في الإمكانيات، المسؤوليات، الفرص الاجتماعية، إلى مساواة أمام الأشياء والرموز الأخرى الظاهرة

للنجاح والسعادة الاجتماعية، إنها ديمقراطية الاسراف ومستوى المعيشة، ديقراطية التلفاز، السيارة، جهاز التسجيل، ديمقراطية تبدو ملموسة ومجسدة ولكنها في الحقيقة تبقى شكلية"[12]

وعلى هذا الأساس لم يعد الاستهلاك مجرد نشاط لإشباع الحاجيات الأساسية، وإنما آلية لتأسيس تمايز بين الأفراد، إذ أن المالك أو المستهلك لسلعة ما، يرسل رسالة مشفرة للآخرين مضمونها أنه يمتلك قوة ما أو سلطة ما استمدها من هذه السلعة، وهنا" يتحول الاستهلاك إلى مؤسسة طبقات مثله مثل المدرسة"[13]، مؤسسة تعمل على انتاج وإعادة انتاج التفاوت الاجتماعي، وفق منطق الأشياء، مبررة ومشرعنة حالة اللامساواة في الفرص وفي المجتمع. وبذلك تحولت السلع إلى موضوع تنافس بين أفراد المجتمع.

و لا تقتصر أهمية الإنتاج والاستهلاك على البعد الترتيبي التصنيفي للأفراد وعلى هيكلة نظام التراتب الاجتماعي فقط، بل يمتد دورهما ليكون حيويا بالنسبة للمجتمع الغربي، الذي أصبح مجبرا على العمل أكثر، على الإنتاج أكثر وعلى الاستهلاك أكثر ليحافظ على بقائه واستمراره، وإن أي تباطؤ، تعطل، أوتوقف لهذه الوتيرة المتصاعدة لا يعد إعاقة لإعادة انتاج المجتمع لذاته فحسب، وإنما تهديدا لحياته، لهذا فإن استراتيجية البقاء تحتم عليه تبني آلية دفاع تتمثل في استبعاد كل ما من شأنه تعطيل حسن سير هذه العملية.

تبرر هذه الفكرة البعد الاقتصادي لمفهوم الاقصاء الاجتماعي، إذ برغم الفروقات الظاهرية بين الفئات المقصاة (الفقراء، البطالون، المشردون، المعاقون...إلخ)، إلا أن هناك سمة مشتركة تجمعهم، ألا وهي عدم قدرتهم على الانخراط في عمليتي الإنتاج والاستهلاك، وهو ما يعني تموقعهم على هامش عملية الإنتاج وإعادة الانتاج الاجتماعي، وعجزهم عن المشاركة فيها.

- فالبطال الذي يعيش حالة بطالة دائمة أو مؤقتة، لعدم تمكنه من مواكبة تقلبات سوق العمل وعجزه عن الحصول على منصب عمل دائم ومستقر،لأن " غياب المشاركة في أي نشاط انتاجي والانعزال العلائقي يفرزان أثارهما لانتاج الاقصاء"[14]

- الأمي أو صاحب المستوى التعليمي المتدني الذي يفتقد للمعارف التي تمكنه من اكتساب مهارات جديدة، لممارسة نشاط مهني معين.

- المرضى والمعاقون الذين لا تتوفر فيهم الشروط الجسدية لمزاولة مهنة معينة.

- الفقير الذي لا يسمح له دخله المتدني بالانخراط في عملية التبادل والاستهلاك واقتناء السلع المختلفة التي يعرضها السوق، والمساهمة في تنشيط ديناميكية البيع والشراء.

-ـ وحتى الأفراد الذين فشلوا في تحقيق التقدم في مسارهم المهني والاجتماعي، وخالفوا قيم النجاح والانجاز، إحدى أهم القيم المؤسسة للمجتمع الغربي.

بهذا المعنى يحيل مفهوم الاقصاء الاجتماعي إلى آلية فرز يستخدمها المجتمع لانتقاء الأعضاء الصالحين والمهيئين للمشاركة في انتاجه وإعادة انتاجه، واستبعاد أولئك العاجزين عن الانخراط في هذه العملية بسبب عدم توافقهم مع الشروط التي تتطلبها.

غير أن فعل الاقصاء هو استبعاد من عملية الإنتاج الاجتماعي وليس من المجتمع، بدليل أن هذا الأخير يطور استراتيجية لاستيعاب الأفراد المقصيين وإعادة ادماجهم، ليكونوا أعضاء ناشطين وفاعلين مساهمين في انتاج المجتمع.

3 -ـــ الاستراتيجية المجتمعية للتعامل مع الاقصاء الاجتماعي:

تتأكد وظيفية ظاهرة الاقصاء الاجتماعي لعملية انتاج المجتمع وإعادة انتاجه، في المحاولات التي يبذلها هذا الأخير في الحد من آثار هذه العملية، إذ برغم عقلانية إجراء الاستبعاد -ـــ لعجز الأفراد عن المشاركة في إعادة المجتمع - إلا أنه ذو آثار جانبية مهددة للمجتمع، فالاقصاء الاجتماعي باعتباره حالة " خلق اختلاف من خلال وضع مسافة مع الآخر المختلف ومنحه مكانة اجتماعية خاصة"[15]، يحيل إلى هشاشة في الرابط الاجتماعي، وإن استدامة هذه الحالة أو طول أمدها يهدد بالانقطاع النهائي له (الرابط الاجتماعي)، ويموقع هؤلاء الأفراد خارج إطاره، وهو وضع مناف لمبدأ العيش معا المؤسس للمجتمع كحالة تجاوز للاختلافات بين الأفراد والجماعات وإدراجهم في رابط اجتماعي، لذلك فإن الاهتمام بهؤلاء الأفراد بعد استبعادهم يندرج دائما في إطار عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي والرقابة عليها، وذلك من خلال برامج الرعاية الاجتماعية، التي تستهدف إبقاء الأفراد على علاقة بالمجتمع، باستيعابهم في فئات أخرى و تحت مسميات أخرى، أي باعتبارهم عاجزين بحاجة للمساعدة وللإعالة.

إذ تهدف الرعاية الاجتماعية لحماية الأفراد المقصيين من الانزلاق خارج الإطار الذي يرسمه الرابط الاجتماعي وتشكيل آخر موازي له، ومهدد للنظام الاجتماعي القائم، ولتفادي ذلك لا بد من ضمان الحد الأدنى لمتطلبات العيش، وإضفاء جو من التضامن والتآزر الاجتماعي لتحويل مشاعر الأفراد المستبعدين وامتصاص غضبهم، إلا أن هذه العملية مكلفة ماديا للمجتمع، لذلك ترافقها إجراءات أخرى تهدف للتخفيف من وطأة الاقصاء، وحث الأفراد المقصيين على الخروج من هذه الحالة، حالة الاعتماد على المجتمع، والتكفل باحتياجاتهم واحتياجات أسرهم ، وتتجلى هذه الاجراءات في:

- فردنة ظاهرة الاقصاء وإلقاء المسؤولية على الأفراد المقصيين لتواجدهم في هذه الوضعية، فالبطالة مثلا ليست عيبا في النظام الاجتماعي والاقتصادي وإنما هي مسؤولية فردية في عدم القدرة على الاستجابة لشروط المنافسة، وعدم التكيف مع تحولات سوق العمل والتمكن من اكتساب الكفاءات المطلوبة.

- وصم الأفراد المقصيين الذين يستفيدون من المساعدات الاجتماعية، بفرض " ثمنا اجتماعيا عليهم، بعدم النظر إليهم كمواطنين ذوو حقوق وإنما كمتلقين لمساعدات"[16]، لحثهم على بذل مجهود للخروج من هذه الحالة والعودة للاندماج في الحياة الاجتماعية والمساهمة في الإنتاج الاجتماعي.

4 -ـــ من هم المقصون الاجتماعيون في المجتمع الجزائري؟ :

إذا أسقطنا مفهوم الاقصاء الاجتماعي - باعتباره استبعادا للفئات العاجزة عن المشاركة في عملية الإنتاج الاجتماعي والحاملة لقيم لا تتوافق مع تلك المؤسسة للمجتمع -ـــ على المجتمع الجزائري، فسيحيل ذلك إلى مقصيين اجتماعيين يختلفون في مواصفاتهم عن أولئك الذي يشملهم الاقصاء الاجتماعي في الحالة الغربية، لاختلاف متطلبات ومواصفات عملية إعادة الإنتاج الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

وقليلة تلك الدراسات التي تناولت طبيعة المجتمع الجزائري ومواصفاته، وتأثره بالتحولات السوسيواقتصادية، بل أكثر من ذلك فقد انحصر معظمها على دراسة أثار الحقبة الاستعمارية وبدايات مرحلة مابعد الاستقلال.

وبرغم أهمية الأحداث التي شهدها المجتمع الجزائري، كالإصلاحات الاقتصادية وتحول الدولة الجزائرية عن النهج الاشتراكي، تبني " الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق"، والعشرية السوداء ومامميزها من عنف، إلا أن الدراسات التي تناولت هذه التحولات وتأثيراتها الماكروسوسيولوجية تكاد تكون نادرة.

وكملاحظات أولية، يمكن القول إنه وبرغم عمق هذه التحولات، إلا أنها لم تتمكن من زحزحة المجتمع الجزائري ونقله إلى مرحلة حضارية إلى أخرى، بل انحصر فعلها في تعزيز مواصفات البنى الموجودة، مرسخة التقليد تارة ، ومتبنية الحداثة تارة أخرى - خصوصا في بعدها المادي -ـــ مطيلة بذلك عمر المرحلة الانتقالية بين حالتي ماقبل الحداثة والحداثة.

وعلى أساس ذلك فإن عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي للمجتمع الجزائري لا تتمحور حول السوق والعمل والاستهلاك، برغم أن هذه العمليات أصبحت تحتل حيزا هاما في حياة المجتمع، وبرغم ارتقاء القيم المادية لدرجات أعلى في السلم الاجتماعي للقيم، لكن البنى التقليدية وروابط الدم والقرابة والجيرة لازالت فاعلة، ولازال المنطق الجهوي الزمري الزبوني يحظى بالأولوية على المنطق العقلاني الحسابي في التعاطي مع المواقف الاجتماعية المختلفة.

وعلى ذلك فإن الأفراد الذين ترفضهم عملية إعادة إنتاج اجتماعي بهذه المواصفات، وتلفظهم خارج حدودها ليسوا الفقراء، البطالين أو الأميين...إلخ، إنهم:

-ـــ المسير المسؤول في المؤسسات، الحامل لفكر علمي، ولمشروع إدارة المؤسسة والعاملين تحت رئاسته بتطبيق مبادئ التسيير الحديثة، الاعتماد على الكفاءات والإنجازات في التوظيف والترقية وتوزيع المكافآت، وإخضاع عملية اتخاذ القرار لدراسات علمية واستشارة المختصين.

هذا المسير سيجد نفسه مقصى من منصبه لأن أسس إعادة الإنتاج في المؤسسة تخضع لمبادئ أخرى وذات أهداف بعيدة عن فكرة الربح المادي، التسيير الذي يستند على المعرفة العلمية، الاستخدام العقلاني للوسائل، وإنما قائمة على الزبونية على الانتماءات القرابية والجهوية والولاءات السياسية والمصالح الضيقة والآنية.

-ـــ الموظف المجتهد المتفاني في عمله، الملتزم بأداء واجباته، واحترام مواعيد الحضور والمغادرة، سيجد نفسه مهمشا من طرف زملائه ومتهما بالعمالة وبالتبعية للإدارة، هذه الأخيرة التي لن تنصفه، بل وتقصيه من امتيازات الترقية والمكافآت، مالم يكن حاملا لرأس مال اجتماعي يؤهله للحصول على تلك الحقوق التي أصبحت منا ونعمة في مؤسسات تحكمها الانتماءات الجهوية والولاءات العشائرية.

-ـــ الفتاة الشابة التي تحمل فكرا منفتحا وتقترح رؤية مخالفة لما هو دارج في علاقة الرجل بالمرأة، وإعادة توزيع الأدوار في العلاقة الزوجية، وتجاهر بذلك، يكون مصيرها الاقصاء من فرص تأسيس أسرة ومن إعادة الإنتاج البيولوجي، وحرمانها من دور الأمومة خوفا من تجسيد مشروعها الثوري على العلاقات التقليدية في أسرتها الجديدة، ونقل أفكار التمرد على النظام القائم لأبنائها وتشويه عملية التنشئة الاجتماعية، وتحريفها عن أهدافها، وهكذا تحال على هامش المجتمع، وتوصم اجتماعيا بنعتها بالعانس أو الطعن في أخلاقها، ولا يمكن إعادة إعطائها الإذن بتأسيس أسرة مالم تقرر الدخول في الصف الاجتماعي والاذعان لعلاقات الهيمنة القائمة والقيم المؤسسة لها.

- الأستاذ الجامعي والمثقف الحامل لفكر علمي ولرؤى نقدية، يجد نفسه مقصى محروما من نقل المعرفة التي يحملها وتجسيد مشروعه الفكري، اما باستيعابه في الإدارة والهائه بأعمال مكتبية تبعده عن البحث العلمي، أو بتكليفه بتدريس مقاييس ثانوية، أو بسحب البساط من تحت قدميه نهائيا بمنحه جماهير من الطلبة ذوو تفكير مسطح عاجزين عن استيعاب خطابه العلمي النقدي العميق، رؤوس جوفاء قاحلة جرداء لا يمكن أن تثمر فكرا مهما كانت مهارة الأستاذ ومستواه المعرفي.

وهكذا سيكون نصيب كل من لا تتوافق مواصفاته، قيمه ومشاريعه مع متطلبات وأهداف عملية الإنتاج وإعادة الإنتاج الاجتماعي للمجتمع.

بهذا المعنى لمفهوم الاقصاء الاجتماعي، كآلية لاستبعاد كل ما من شأنه تعطيل إعادة انتاج المجتمع لذاته، وكما يقول "دوركايم" عن الجريمة أنها ظاهرة اجتماعية عادية لأن وجود مجتمع خال من الجريمة هي حالة مستحيلة التحقق، كذلك يمكن القول عن الاقصاء الاجتماعي، بأنه ليس ظاهرة عادية في المجتمع فحسب وإنما ضرورية لأنها تسمح له بإعادة انتاج ذاته بمنأى عن الفاعلين الاجتماعيين المغردين خارج السرب.

قائمة المراجع:

[1] - Jordi ESTIVILL, Panorama de la lutte contre l'exclusion sociale, Bureau internationnal du travail, Geneve, 2004, p
[2] - Olivier Gajac, La notion de désaffiliation chez Robert Castel www.journaldumauss.net/?La notion –de-desaffiliation-chez-1250 nb3
[3] - Robert Caste Les métamorphoses de la question sociale, Gallimard, Paris,1995, p19
[4]-المرجع نفسه، ص 19
[5] - Olivier Gajac, opcit
[6]- المرجع نفسه
[7] - Julien Damon, L'exclusion, 3eme edition, PUF, Paris, 2011, p10
[8] - Jordi ESTIVILL, op cit, p12
[9] - Julien Damon, op cit, p19
[10]- Serge Paugam, Les salariés de la précarité, 2ème édition, Quadrige, PUF,Paris, 2009, p3
[11]- Jean Baudriallard,La societé de consummation, edition denoel, Paris, 1970, p60
[12]- المرجع السابق، ص61
[13]المرجع نفسه، ص76
[14]- Robert Castel, opcit, p17
[15]- Eric Gagnon et autres, exclusion et inégalités sociales, PUL, canada, 2009,p13
[16]- Serge Paugam, Les salariés de la précarité, p60